

Distr.: General
1 December 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2024

29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024، نيويورك

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة

أولاً - مقدمة

- 1 - في عام 2023، أجرى مكتب التقييم المستقل تقييماً للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة (DP/2023/9)، وفقاً لخطة عمله المتعددة السنوات للفترة 2022-2025. وكانت الأهداف هي تقييم دور البرنامج الإنمائي ومساهمته في تعزيز التحول الرقمي من أجل تحسين الخدمات العامة؛ واستعراض قدرة المنظمة على التمكين من استخدام النظم الرقمية ودعم التحول الرقمي على الصعيد القطري؛ وتحديد العوامل التي أثرت على مساهمة البرنامج الإنمائي؛ وتحديد الدروس المستفادة لأغراض العمل الذي سيقوم به البرنامج الإنمائي مستقبلاً لدعم التحول الرقمي في القطاع العام.
- 2 - وكان التركيز الأساسي للتقييم هو تحليل الكيفية التي أسهم بها نهج البرمجة المتكاملة الذي اتبعه البرنامج الإنمائي، المعزز بالرقمنة والابتكار، في تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة في تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام على المجابهة وتسريع التنمية المستدامة.
- 3 - ويعتبر التقييم رقمنة الخدمات العامة أنها متعددة الأوجه، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:
 - (أ) تعزيز التحول الرقمي والابتكار داخل القطاع العام لتحسين الكفاءة والفعالية؛
 - (ب) زيادة قدرة القطاع العام على المجابهة للتكيف مع التغيرات والتحديات، ولا سيما في المجال الرقمي؛



الرجاء إعادة استعمال الورق



(ج) مراعاة خصوصيات السياقات المختلفة لضمان أن تكون جهود الرقمنة مناسبة للسياق المحلي وحساسة من الناحية الثقافية؛

(د) سد الفجوة الرقمية من خلال التركيز على الشمولية، لا سيما بالنسبة للنساء والمعرضين لخطر أن يُتركوا خلف الركب، بما يتماشى مع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية؛

(هـ) الاستفادة من الحافظة البرنامجية الشاملة التي يملكها البرنامج الإنمائي لمضاعفة ميزتها النسبية في تعزيز الرقمنة؛

(و) ضمان أن يكون البرنامج الإنمائي في وضع جيد يمكنه من تقديم دعم فعال لمبادرات الرقمنة من خلال تقييم التأهب المؤسسي.

4 - وقد قيم التقييم برامج البرنامج الإنمائي للفترة 2015-2023، التي تمتد على مدى ثلاث خطط استراتيجية (2014-2017؛ و 2018-2021؛ و 2022-2025). وهو يركز على ثمانية مسارات برنامجية لتقييم مدى مساهمة النهج الذي اتبعه البرنامج الإنمائي في رقمنة الخدمات العامة.

5 - وجمعت البيانات عن طريق مجموعة من الأساليب، بما في ذلك التحليل التفصيلي للحافظات؛ وإجراء 15 دراسة حالة قطرية ودراسة متعمقة؛ وإجراء تحليلات للمنظومات الرقمية في ثلاث مناطق (أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وإجراء دراسة مقارنة بالمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى؛ وإجراء مقابلات شبه مهيكلة مع مصادر المعلومات الرئيسية. ووضعت بروتوكولات لكل أسلوب من أجل ضمان الدقة في جمع البيانات والتقييد بالمبادئ التوجيهية الأخلاقية للتقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأشرك التقييم 25 مكتبا قطريا من أجل استكشاف التحول الرقمي على الصعيد الوطني. واستُخدمت أيضا عملية تشاور خارجية متعددة الجهات المعنية، شملت مجموعة من الجهات الفاعلة الإنمائية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وفي المجموع، جرى التشاور مع 410 أشخاص لأغراض التقييم، 70 في المائة منهم كانوا من مجموعات لجهات معنية خارجة عن البرنامج الإنمائي. وجمع التقييم 140 تقييما مستقلا لبرامج قطرية عددها 64 برنامجا قطريا، باستخدام عدد من الزوايا المختلفة: تحليل المساهمات، وتحليل المنظومات الرقمية، والتحليل من منظور عدم ترك أي أحد خلف الركب، والتحليل الجنساني.

6 - ويوجد في صميم ولاية البرنامج الإنمائي تركيز على تغيير ظروف الأشخاص الذين يعيشون في فقر وظروف المستبعدين والمهمشين. ونتيجة لذلك، حُدد مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" كأحد اتجاهات التغيير الشاملة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ونظرا لاقتراب منتصف مدة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، فإن نتائج وتوصيات هذا التقييم مناسبة التوقيت وقيمة على حد سواء.

7 - وستساعد هذه النتائج والتوصيات على إرشاد التوجه الاستراتيجي للمنظمة في دعم رقمنة الخدمات العامة وتوجيه جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وحلولها المميزة. وحتى عند اختتام التقييم، كان البرنامج الإنمائي يستخدم الزخم الذي يُولده حول مفهوم البنية التحتية العامة الرقمية للتحفيز على اتساق أكثر شمولية واستراتيجية في دور الرقمنة في التمكين من تقديم الخدمات العامة. وستوجه نتائج التقييم كذلك تطوير هذا النهج الشامل وستدعم تنفيذ الاستراتيجية الرقمية العامة والاستراتيجية الجنسانية والعرض المتعلق بالأزمات، وستحسن مساهمة البرنامج الإنمائي في الدعم الأعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأغراض التحول الرقمي.

ثانيا - سياق التنمية على الصعيد العالمي

8 - على الرغم من التقدم المهم المحرز، ولا سيما في السنوات الخمس الأولى بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، أدت حقبة متعددة الأزمات - بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ والنزاعات - إلى إخراج العديد من الأهداف عن مسارها. وأُعيقت محاولات "إعادة البناء بشكل أفضل" بعد الجائحة بسبب أعباء الديون والنزاعات في عدة مناطق وهو ما أثر بدوره على سلاسل الإمداد العالمية وتسبب في أزمات الطاقة وتكاليف المعيشة. وتتفاقم هذه المشاكل بفعل تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى التي يزيد تواترها أكثر من أي وقت مضى. وفي منتصف الطريق إلى عام 2030، من الضروري بذل جهود مركزة وعاجلة لتحقيق هذه الغايات الأساسية. وفي هذا السياق، تؤدي الرقمنة دورا حيويا.

9 - وما فتئت الرقمنة تغير الطريقة التي تحدد بها المجتمعات أولويات استعمال الموارد وتخصص الموارد وكيفية تسليم السلع وتقديم الخدمات، وكيفية تواصل الناس مع حكوماتهم ومع بعضهم بعضا، وكيفية التخابر على الصعيد العالمي. ووفقا لخطة تسريع التحول الرقمي سعيًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي وضعت بشكل مشترك بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات وأعلن عنها في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023، إن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تقيد بشكل مباشر في بلوغ 119 غاية من الغايات الـ169، بما يشمل المجالات الأساسية مثل العمل المناخي والتعليم والقضاء على الجوع والفقر. وفي الوقت نفسه، ما زال 2,6 بليون شخص - أي أكثر من ثلث سكان العالم - يفتقرون إلى إمكانية استعمال الإنترنت، 96 في المائة منهم في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، مع أن التحول الرقمي يتيح سبلا مبتكرة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإنه يثير مخاوف جديدة حول الخصوصية والحماية، ويمكن أن يوسع نطاق الفجوات وأوجه التمييز القائمة، مما يؤثر على الفئات المهمشة والأفراد المهمشين أكثر من غيرهم.

10 - ويدعم البرنامج الإنمائي مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة منذ أكثر من عقدين من الزمن، مع زيادة ملحوظة في التركيز منذ عام 2015. وشكلت استراتيجيته الرقمية الأولى (2019-2021) معلما مهما، إذ أرست الأساس لنهج أكثر شمولاً في تناول مسألة التحول الرقمي. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع وتيرة هذه الجهود، إذ استلزمت اتخاذ تدابير رقمية سريعة للتصدي لتحديات عالمية غير مسبوقة. وحددت الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 الرقمنة كأحد العوامل المساعدة الرئيسية الثلاثة لمضاعفة نتائج التنمية. وشهدت الاستراتيجية الرقمية الثانية، التي تغطي نفس الفترة، تحولا إضافيا في النهج الذي تتبعه المنظمة، حيث دعت إلى اتباع مسار إلى الأمام يتسم بشمولية أكبر وقائم على المنظومات وواع بالمخاطر، يستند إلى مبادئ واضحة في مجال حقوق الإنسان.

11 - وعلى مدى العامين الماضيين، حدد البرنامج الإنمائي البنية التحتية العامة الرقمية كمحفز أساسي للبلدان على النهوض بالتحول الرقمي الخاص بها. وهذا المفهوم الجديد نسبيا متجذر في إطار شامل يركز على حقوق الإنسان، ويهدف إلى ضمان أن تكون الهوية القانونية الرقمية والخدمات المالية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي للبيانات بمثابة أدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والشمولية على صعيد مجموعة واسعة من مجالات التنمية، مثل الحماية الاجتماعية، واللجوء إلى القضاء، وإدارة الطاقة، وتجارة الكربون. ومن خلال إطلاق العنان للابتكار وتحقيق القيمة على نطاق واسع، يعزز هذا النهج

المنظومات الرقمية المحلية ويمكن البلدان من الاضطلاع بالمسؤولية عن مسيراتها الرقمية، بما يضمن تحولا رقميا عادلا يتماشى مع معايير حقوق الإنسان ويتيح فرصا لجميع شرائح المجتمع.

12 - وأظهر البرنامج الإنمائي ريادته في مجال البنية التحتية العامة الرقمية بطرق متنوعة. ففي عام 2023 لوحده، كان البرنامج الإنمائي شريكا في مجال المعارف للرئاسة الهندية لمجموعة العشرين، ونشر خلاصة ودليلا للبنية التحتية العامة الرقمية وشارك في قيادة إحدى المبادرات الكبيرة الأثر لمؤتمر قمة عام 2023 التي ركزت على هذه المسألة. وعلى الصعيد القطري، يدعم البرنامج الإنمائي أكثر من 20 بلدا من البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من مسيرة التحول الرقمي الخاصة بها، انطلاقا من تقييم التأهب المبكر وتصميم الاستراتيجيات إلى التنفيذ والتوسع. وتبين هذه المبادرات مكانة المؤسسة الواضحة في طليعة التنمية الرقمية.

ثالثا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرقمنة الخدمات العامة

13 - إن ولاية البرنامج الإنمائي الواسعة النطاق في مجال التنمية وخبرته وحضوره القطري وقدرته على العمل مع مستويات حكومية متعددة مسائل تهيئه لدعم نهج كلي للتحول الرقمي.

14 - وكما كانت الفترة قيد الاستعراض، من 2015 إلى 2023، فترة تحول بالنسبة لرقمنة الخدمات العامة على الصعيد العالمي، فقد طور البرنامج الإنمائي استجابته والنهج التي يتبعها لتلبية الطلبات المتغيرة. وقبل اعتماد الاستراتيجية الرقمية لعام 2019 وبداية جائحة كوفيد-19، مع أن البرنامج الإنمائي كانت لديه عدة مبادرات واسعة النطاق في مجال الحوكمة الإلكترونية في بلدان مثل بنغلاديش والهند وإندونيسيا، فإن غالبية أنشطة الرقمنة ركزت على مبادرات محددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وليس على التحول الرقمي الذي يشمل الحكومة برمتها والمجتمع برمته. وعلى الصعيد العالمي، قدم البرنامج الإنمائي وشركاؤه في الأمم المتحدة، من خلال فرقة العمل المعنية بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، الدعم إلى الدول الأعضاء في تعزيز منظوماتها الخاصة بالهوية القانونية لضمان حق كل شخص في الاعتراف به كشخص أمام القانون وفي الحصول على الخدمات العامة والخاصة. وكان هذا العمل أساسيا في توجيه الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان والدعوة وإقامة الشراكات داخل البلدان لضمان حسن إدارة نظم الهوية الرقمية والاسترشاد بالمجتمع المدني في تصميمها.

15 - وبدأ البرنامج الإنمائي أول استراتيجية رقمية له في منتصف عام 2019 لدعم التحول الرقمي داخل المنظمة. وبناء على تاريخ طويل من الدعم الرقمي المقدم للشركاء على مستوى المشاريع، شكلت الاستراتيجية تحولا منهجيا نحو تنظيم وإعادة تصور الطريقة التي يقدم بها البرنامج الإنمائي خدماته لشركائه ويدير نظمه وعملياته. وأثبتت استراتيجية 2019 أنها تتم عن تبصر بالنظر إلى للتسارع الهائل في التحول الرقمي الذي حدث في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19. وبالاعتماد على القدرات المنشأة حديثا داخل المكتب الرقمي الرئيسي (الذي أنشئ في عام 2019)، دعم البرنامج الإنمائي أكثر من 60 حكومة شريكة من أجل نشر التكنولوجيات الرقمية الحيوية للحفاظ على استمرارية الأعمال. وفي العامين الأولين من الجائحة، اعتمد البرنامج الإنمائي أكثر من 580 أداة رقمية في 82 بلدا، بما في ذلك 96 نظاما لجمع البيانات، و 71 نظاما للتجارة الإلكترونية، و 61 منصة للتعليم الإلكتروني، و 149 نظاما للحوكمة الإلكترونية.

16 - ويقر التقييم بالدور الحاسم الذي قام به البرنامج الإنمائي خلال الجائحة في تعزيز المنظومات الرقمية الوطنية لضمان استمرار توفير الخدمات العامة الأساسية ودعم التوسع السريع في أنظمة الحماية

الاجتماعية، ولا سيما في السياقات التي توجد فيها بالفعل نظم هوية قانونية وطنية قوية. وشارك البرنامج الإنمائي بنشاط في تنفيذ حلول رقمية محددة وإسداء المشورة للحكومات بشأن اتباع نهج يشمل المجتمع برمته إزاء الرقمنة.

17 - وواصل البرنامج الإنمائي تنمية قدرات جديدة في البرمجة الرقمية لتسريع هذه الجهود استجابة للطلب المتزايد من الحكومات الشريكة. وكملت مبادرات قادها المكتب الرقمي الرئيسي، بما في ذلك شبكة دعاة الرقمنة، وأداة تقييم التأهب الرقمي، وإرشادات جديدة في مجال البرمجة الرقمية، الجهود الجارية مثل إحداث تحول شامل في تكنولوجيا المعلومات وزيادة التركيز على مسائل الرقمنة على صعيد شبكة السياسات العالمية. وكان لشبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي أثر إيجابي على قدرة العديد من المكاتب القطرية على الاستجابة لاحتياجات النظراء الحكوميين بسرعة ومرونة. فعلى سبيل المثال، ساهمت مختبرات تسريع الأثر الإنمائي بجزء كبير من الحلول الرقمية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 وكثيرا ما وفرت القدرات التي تيسر الحاجة إليها لأغراض الابتكارات الرقمية على الصعيد القطري.

18 - وتركز الاستراتيجية الرقمية للفترة 2022-2025 على الحفاظ على الزخم وتسريعه، مع التركيز بشكل أكبر على الحاجة إلى اتباع نهج قائم على الحقوق وشامل عن قصد في العمل الرقمي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد الاستراتيجية نهجا ذا شقين، لدمج العمل الرقمي على نطاق مجالات العمل المواضيعية للبرنامج الإنمائي وتقديم الدعم البلدان بمبادرات شاملة لبناء منظومات رقمية شاملة للجميع في سياق دعم التحول الرقمي الوطني.

19 - وأسفرت شراكة البرنامج الإنمائي في مجال المعارف مع حكومة الهند خلال رئاستها لمجموعة العشرين عن وصف البنية التحتية العامة الرقمية في الإعلان الصادر عن الوزراء المعنيين بالرقمنة التابعين لبلدان مجموعة العشرين بأنها مزيج من النظم المشتركة ذات الحوكمة المتسمة بالقوة والاستجابة والخضوع للمساءلة. وجرى إصدار منتجين معرفيين عالميين بالاشتراك مع مجموعة العشرين وبلدان من بلدان الجنوب هما: خلاصة تقدم لمحة عامة عن إمكانات البنية التحتية العامة الرقمية الشاملة على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفا؛ ودليل يقدم موارد عملية للبلدان لإقامة بنية تحتية رقمية شاملة وقائمة على الحقوق. وأثبتت مرة أخرى هذه القيادة في مؤتمر قمة عام 2023، حيث اعترفت بالبنية التحتية العامة الرقمية كمبادرة من مبادرات الأمين العام ذات الأثر الكبير، مما يؤكد إمكاناتها التحويلية في مجال تعزيز التنمية العادلة والمستدامة على الصعيد العالمي. وتسارع بشكل كبير استخدام نهج البنية التحتية العامة الرقمية كوسيلة لتحقيق الاتساق الاستراتيجي في جهود البرنامج الإنمائي في مجال الرقمنة في الأشهر التي تلت إنجاز التقييم.

20 - وفي المنظومة الرقمية الأعم، قاد البرنامج الإنمائي مناقشات عالمية بشأن إدماج مبادئ الحماية في تكنولوجيات مثل المنافع العامة الرقمية؛ ووجه محادثات بشأن مبادئ الانفتاح وقابلية التشغيل البيئي وقابلية التوسع التي تمكن البلدان من إنشاء منظومات رقمية شاملة وقابلة للتكيف من أجل تلبية الاحتياجات المحلية، وكذلك التصدي للأزمات ومعالجة غيرها من الاعتبارات. وبصفة مشارك في استضافة تحالف المنافع العامة الرقمية، يشرف البرنامج الإنمائي على هذه المبادرة ذات الجهات المعنية المتعددة لتسريع تحقيق الأهداف عن طريق تيسير اكتشاف منافع عامة رقمية تعزز المنظومات الرقمية الوطنية والمحلية وتطوير تلك المنافع العامة الرقمية واستخدامها والاستثمار فيها، واضطلاع البلدان بالمسؤولية عن القدرات الأساسية للقطاع العام في مجال نشر التكنولوجيا.

21 - وتكمل هذه المبادرة الجهود الأخرى التي بذلها البرنامج الإنمائي، مثل إنشاء الآلية المشتركة بين البرنامج الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات للقدرة الرقمية على الصعيد العالمي. وتتماشى هذه الآلية المشتركة مع خريطة الطريق التي وضعها الأمين العام للتعاون الرقمي، والتي تهدف إلى الحد من الازدواجية وبناء التوافق في الأدوات الرقمية الخاصة بالتنمية المستدامة.

22 - وقد عزز البرنامج الإنمائي بشكل كبير جهوده في مجال بناء منظومات بيانات شاملة من خلال شراكات استراتيجية مع وكالة التعاون الإنمائي الألماني ومع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأدى هذا التعاون إلى بدء تشغيل بوابة استكشاف البيانات لتسخيرها لأغراض السياسات وشبكة البيانات الافتراضية لأغراض السياسات المرتبطة به، وكلاهما تتيح لوضعي السياسات على الصعيد العالمي إمكانية الاطلاع على مستويات غير معروفة سابقا من المعلومات والخبرات. وهما توفران دليلا تفصيليا، تكمله مجموعة متنوعة من الأمثلة العالمية العملية، لدمج البيانات في وضع السياسات والبرامج. وأحد المكونات الرئيسية لهذه المبادرة هو شبكة تسخير البيانات لأغراض السياسات، وهي مركز افتراضي دينامي يمكن لوضعي السياسات من خلاله تبادل المعارف والمشاركة في فرص التعلم وتعزيز التعاون، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال).

23 - وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير المحرز والنهج الاستراتيجي المتزايد، ما زال هناك عدد من العقبات. فكما يبرز تقرير التقييم، تطرح مشاكل قابلية التشغيل البيئي بين مختلف النظم والمنصات صعوبات كبيرة. ومن الضروري اتباع استراتيجية أكثر تماسكا تركز على التصميم المتمحور حول المستخدمين والهوية القانونية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي للبيانات. وكما ذكر أعلاه، في الأشهر التي تلت الانتهاء من جمع البيانات لأغراض التقييم، أصبحت البنية التحتية العامة الرقمية أساسية للنهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي تجاه الرقمنة. ويتطلب حجم ونطاق التحول الرقمي على الصعيد العالمي اتباع نهج لمضاعفة فرص تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والحد من المخاطر التي تجلبها التكنولوجيات الرقمية. والنهج التقليدي هو إنشاء أدوات محددة خاصة بمشاكل محددة تعمل في سياقات محدودة فقط. ومن النهج البديلة التفكير في البنية التحتية العامة الرقمية كمزيج من البنى التحتية التكنولوجية المناسبة والمنظومات الرقمية المحلية الشفافة والخاضعة للمساءلة والحوكمة القائمة على المشاركة، وكلها يوجه الابتكار والتوسيع المستدامين.

24 - وفي غضون ذلك، إن البرنامج الإنمائي واع بانتشار العديد من السجلات والمنصات والنظم التي ليست كلها قابلة للتشغيل البيئي. وهذه ليست مسألة تقنية فحسب، بل مسألة تتأثر أيضا في كثير من الحالات بالافتقار إلى استراتيجيات شمولية، وضعف القدرات الحكومية على اختيار الأدوات المناسبة وشرائها، بما يشمل مسائل الشفافية والنزاهة. ولذلك تتراد أهمية دور البرنامج الإنمائي في تقديم المشورة الاستراتيجية وضمان النوعية في هذه العمليات.

25 - وكان البرنامج الإنمائي في طليعة من وضعوا إطار حوكمة نموذجي خصيصا لنظم تحديد الهوية القانونية الرقمية. ومع أن الهوية الرقمية تحسن سبل الحصول على الخدمات العامة وتساهم في تقديمها بفعالية، فإنها تزيد من قدرات الحكومات على المراقبة وتمنحها سلطة أكبر لجمع البيانات الشخصية، وهو ما قد يثير المخاوف بين السكان. ويهدف هذا الإطار إلى توجيه عملية إنشاء نظم تتسم على حد سواء بالشمولية واحترام الحقوق الفردية، وتعترف أيضا بالدور الأساسي للمجتمع المدني في المساءلة والرقابة. ويستند الإطار إلى خبرة منظومة الأمم المتحدة الطويلة الأمد في مجال الهوية القانونية في منظومتها

الإدارية. وإطار الحوكمة هو بمثابة نقطة مرجعية للشركاء الحكوميين، مما يتيح لهم تكييفه مع سياقاتهم وظروفهم الخاصة. وتضمن الحوكمة السليمة أن تكون الجهات المعنية على دراية بالقواعد وملتزمة بالتقيد بها على حد سواء، وبالتالي فهو يكفل المساءلة فيما يتعلق بالبنية التحتية المشتركة وترشيد عملية صنع القرار فيما يتعلق بتخصيص الموارد.

26 - وضمان عمل نظم إدارة الهوية بالتبادل وليس بمعزل عن بعضها بعضا أساسيا لتمكين الأفراد من الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات بسلاسة وأمان على نطاق مختلف المجالات والمواقع الجغرافية، مع حفاظهم على إمكانية التحكم في معلوماتهم الشخصية. ويتطلب ذلك تبادل البيانات وتكاملها فيما بين نظم إدارة الهوية، مما يقلل من ازدواجية الجهود ويعزز الدقة والكفاءة والموثوقية. فعندما يكون التشغيل البيني من هذا النوع قائما فيما يخص إدارة الهوية، يمكن لأي منفرادى الدول المستقبلية أو الوكالات أو الدوائر الحكومية أن تطمئن إلى أنه يحق للشخص تلقي الخدمات ويمكنه - بموجب مبادئ توجيهية صارمة خاصة بحماية البيانات - التنقل بين مختلف الوكالات ويكون الطرفان على السواء على علم بأنه الشخص نفسه.

27 - وعلى نطاق أعم، كان البرنامج الإنمائي سابقا في معالجة التعقيدات المحيطة بمسائل الحوكمة والحقوق في التحول الرقمي. فقد بدأ العمل بإطار الضمانات العالمية للبنية التحتية العامة الرقمية بالتعاون مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا. وتساهم هذه المبادرة في ضمان تدبير شؤون الرقمنة بطريقة قائمة على الحقوق وأمنة وشاملة للجميع.

28 - وما زالت خصوصية البيانات والحق في الخصوصية مصدر قلق كبير في العديد من البلدان، لا سيما حيث تكون النظم عرضة للهجمات السيبرانية، أو حيث تكون الأطر التنظيمية للخصوصية الشخصية أو خصوصية المستهلكين مفتقرة للنضج. ورغم إحراز تقدم إيجابي في السجلات المدنية والهوية الرقمية، ما زالت خصوصية البيانات مجالا مهما من مجالات العمل التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

29 - وما زالت الفجوة الرقمية أيضا مصدر قلق ملح، لا سيما في سياق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب والشمولية الجنسانية. ورغم أن أشواطا كبيرة قُطعت في البلدان المتوسطة الدخل، هناك فجوة ملحوظة في أقل البلدان نموا وحالات الأزمات. والبرنامج الإنمائي ملتزم باستراتيجية أكثر شمولاً واستدامة لضمان أن تكون جهود الرقمنة شاملة للجميع ومنصفة.

30 - ويدرك البرنامج الإنمائي أن مشاركة المرأة بشكل كامل وصنع القرار في مجال الابتكار والتغير التكنولوجي والرقمنة يشكلان شرطا أساسيا لتحقيق الأثر التحويلي في المجتمعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للعصر الرقمي أن يتيح فرصا جديدة لتمكين المرأة من الناحية الاقتصادية؛ وكسر القيود التي تحول دون حصول النساء على الخدمات الرقمية الأساسية، بما في ذلك لأغراض التعليم والرعاية الصحية؛ وزيادة مشاركتهن وتأثيرهن في المجالين المدني والسياسي. ومع ذلك، ثمة فجوات هائلة في القدرات المؤسسية والفردية، وفي الهياكل والحيز المتاحين لاضطلاع المرأة بالمسؤولية في تسخير التقدم الرقمي، مما يعزز الفجوات الرقمية ويعرض للخطر تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030.

31 - وتعد الأولوية للرقمنة بشكل صريح في استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 وهي مهمة في جميع الحلول المميزة. ومن المسلم به أن الرقمنة عامل مساعد للاستراتيجية الشاملة، التي تبرز ضرورة توسيع نطاق الوصول إلى الأصول الرقمية وسد الفجوات الرقمية من أجل إزالة

الحوافز التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بالتوافر ويسر التكلفة والمهارات. ويشمل ذلك دعم زيادة سبل وصول المرأة إلى التكنولوجيات الرقمية والتمويل الرقمي والتجارة الإلكترونية وسلاسل القيمة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبرنامج الإنمائي أن يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال توسيع نطاق الخدمات العامة والمالية الرقمية المراعية للمنظور الجنساني واستخدام الأدوات الرقمية لتوليد الدخل ومباشرة الأعمال الحرة. وقدرة الدول على الاعتراف بالفجوات الرقمية القائمة بين الجنسين وسدها أمر أساسي. ومن القنوات الملموسة ختم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين الخاص بالمؤسسات العامة، الذي يبني قدرات القطاع العام فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في 94 مؤسسة عامة على صعيد 23 قطاعا و 30 بلدا حتى الآن.

رابعاً - التوصيات

التوصية 1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي، استناداً إلى عمله الجاري في تعزيز البنية التحتية العامة الرقمية، أن ينهض بالتصميم المركز على المستخدمين والعروض الرقمية المبسطة فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الموجهة للرقمنة مثل الهوية القانونية الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، وقابلية التشغيل البيئي للبيانات.

32 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى تعزيز ما يقدمه من دعم للعوامل الرئيسية الموجهة للرقمنة، مثل تلك المذكورة أعلاه. وفي حين أن أهمية اتباع نهج شمولي وقابل للتنفيذ البيئي لم تكن مفهومة جيداً في الممارسة العالمية حتى وقت قريب نسبياً، فإن نهج البرنامج الإنمائي تطور ويستخدم الآن منظوراً يشمل الحكومة برمتها/المجتمع برمته. وإطار البنية التحتية العامة الرقمية متجذر بعمق في نهج مركّز على حقوق الإنسان وشامل لضمان ألا يكون التحول الرقمي فعالاً فحسب، بل منصفاً أيضاً، ويتمشى مع معايير حقوق الإنسان ويتيح الفرص لجميع شرائح المجتمع. وسيعزز البرنامج الإنمائي جهود الدعوة وسيوفر منابر لإشراك الجهات المعنية وبناء الشراكات في تصميم وإرساء بنى تحتية عامة رقمية متمحورة حول الناس وقائمة على الحقوق. وسينصب التركيز على تبسيط العروض الرقمية في المجالات الرئيسية مثل الهوية القانونية الرقمية والخدمات المالية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي للبيانات. ومن خلال الدعوة إلى اجتماع الخبراء وواضعي السياسات والمجتمع المدني، يهدف البرنامج الإنمائي إلى تسريع اعتماد أفضل الممارسات والحلول المبتكرة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

33 - ويلتزم البرنامج الإنمائي بتحقيق الغاية 16-9 من أهداف التنمية المستدامة، وتوفير الهوية القانونية للجميع، ويُنظر إلى رقمنة نظم الهوية القانونية على أنها عامل مساعد رئيسي. فالهوية القانونية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي للبيانات لا تعززان تسجيل الأشخاص وسد الفجوة المتعلقة بالهوية على الصعيد العالمي فحسب، بل تزيدان أيضاً من كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة. وتفتح هذه النظم آفاقاً للابتكار على نطاق المنظومة بأكملها، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومع ذلك، يدرك البرنامج الإنمائي مخاطر رقمنة منظومات الهوية القانونية وتعزيز قابلية التشغيل البيئي للبيانات. ولذلك، فإن تدخلاته في هذا المجال كانت وستظل متمحورة حول حقوق الإنسان، بما يضمن توفير الحماية الكافية لجميع حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحماية البيانات والخصوصية.

34 - وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من الشراكات العالمية من أجل تعزيز هذا النهج⁽¹⁾؛ وإضافة الطابع المؤسسي على التواصل مع منظمات المجتمع المدني لزيادة القدرات على ضمان نوعية البرمجة وسيضع إطاراً للحوكمة لأغراض تبادل البيانات في الفضاء الرقمي.

التوصية 2 - دعم البرنامج الإنمائي بنجاح مبادرات الرقمنة في قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية. وبالنظر إلى الدور الأساسي للرقمنة في تعزيز كفاءة الخدمات العامة، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشارك بشكل استراتيجي ومتسق بتقديم خيارات برنامجية شاملة لإتاحة التحول الرقمي الشامل على مستوى القطاعات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعطي الأولوية لجهود الرقمنة على صعيد الحكومات المحلية، لضمان رقمنة الخدمات العامة في المراحل النهائية.

35 - يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية بشكل تام. ويعمل البرنامج الإنمائي بنشاط على صعيد المجالات المواضيعية مثل الطاقة، والمناخ، والحماية الاجتماعية، واللجوء إلى القضاء، والصحة لدمج مبادئ الحوكمة والمساواة بين الجنسين في النهج القطاعية المتبعة في معالجة مسألة البنية التحتية العامة الرقمية. ويشمل ذلك ثلاث طبقات من العمل على صعيد القطاعات:

(أ) فهم تقني مُحكم "للتراكم" التكنولوجي الذي ييسر قابلية التشغيل البيئي وتوفير أوجه الحماية والضوابط، بما في ذلك إشراف الحكومات المحلية على القدرات الرقمية الأساسية للقطاع العام، حسب الاقتضاء؛

(ب) دعم قوي ومنسق في مجال الحوكمة، لا سيما تفاعلات النظم القطاعية مع الأطر التنظيمية الوطنية الشاملة مثلاً فيما يتعلق بالهوية وإدارة البيانات واستراتيجية الذكاء الاصطناعي؛

(ج) منظومة ديناميكية للابتكار والتمويل تبني قدرات المنظومات الرقمية المحلية على سد الفجوة الرقمية وإنشاء شراكات خاصة بالمراحل الأخيرة من عملية تقديم الخدمات من أجل ضمان أن تكون البنية التحتية العامة الرقمية آمنة وشاملة وتتضمن آليات لتقديم الشكاوى تتسم بالتجاوب.

36 - وسيواصل البرنامج الإنمائي السعي إلى اتباع نهج أكثر اعتماداً على المنظومات لتلبية الطلب الوارد من الشركاء القطريين فيما يتعلق بتعزيز تقديم الخدمات العامة من خلال جهود شاملة للمجتمع برمته. ويشمل ذلك إشراك القادة الوطنيين ودون الوطنيين والشركات والمبتكرين الرقميين من أجل استحداث منظومات رقمية قائمة على الشمولية والاستدامة والمساءلة والحقوق. ويعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز أداة تقييم التأهب الرقمي من خلال دمج تقييم التأهب على مستوى الحكومات المحلية، مثل المشروع التجريبي الجاري في كينيا، والذي سيوجه الإجراءات المتعلقة بوصول مجموعة متنوعة من الجهات المعنية بشكل آمن وشامل إلى الخدمات في مراحلها النهائية، بما يتماشى مع الأولويات دون الوطنية.

37 - وللبرنامج الإنمائي تاريخ طويل في التواصل مع فئات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني لتمكين الناس من الوصول إلى الحكومات ومقدمي الخدمات الآخرين مثل القطاع الخاص والتفاعل معهم. وبعد إعطاء الأولوية لإدراج المراحل الأخيرة من عملية تقديم الخدمات في المبادرة الكبيرة الأثر المتعلقة بالبنية

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 'UNDP and [Secure Identity Alliance] announce global partnership to improve digital identity systems,' بيان صحفي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أُطْلِعَ عليه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

التحتية العامة الرقمية التي يراها الاتحاد الدولي للاتصالات والبرنامج الإنمائي في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، سيعمل البرنامج الإنمائي مع فئات المجتمعات المحلية، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل التمويل، لضمان تصميم رقمنة الخدمات وتنفيذها في سياقات متنوعة تتسم بضعف الربط بالإنترنت وضعف الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية ومحدودية سبل الحصول على الأجهزة. وسيسترشد بذلك إطار ضمانات البنية التحتية العامة الرقمية الشاملة الذي يجري إعداده لكي تعتمد على الصعيد العالمي الجهات المعنية والجهات المانحة العاملة على سد الفجوة الرقمية.

38 - ورقمنة الخدمات العامة (بما في ذلك على الصعيد دون الوطني) هي من أولويات البرنامج العالمي لتعزيز الحوكمة المسؤولة والشاملة والفعالة، "الحوكمة من أجل الناس والكوكب"، وهو يشكل إحدى آليات البرنامج الإنمائي لتقديم المساعدة في مجال الحوكمة على الصعيد العالمي. وستشكل المبادرة الكبيرة الأثر المتعلقة بتحويل القطاع العام ("FutureGov") التي استُهلكت في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة آلية عالمية رئيسية أخرى لتعزيز الدعم السياساتي والبرنامجي المتكامل في مجالي الحوكمة والرقمنة. وتشكل مبادرات رقمنة الخدمات العامة نقاط دخول وعوامل مساعدة مهمة للنهوض بأولويات التنمية الحكومية المتمحورة حول الإدماج وحقوق الإنسان. وينبغي أن تتضمن استراتيجيات التحول الرقمي المتعلقة بالقطاع العام خططاً لتقييم الأثر على حقوق الإنسان.

39 - وسيواصل البرنامج الإنمائي تحسين وتعزيز الدعم السياساتي والبرنامجي المتكامل المقدم من شبكته العالمية للسياسات، إلى جانب الأفرقة والموارد الرقمية للمكاتب الإقليمية والمكتب الرقمي الرئيسي. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من شبكاته لدعاة الرقمنة وشبكات الممارسين والشبكات القطاعية الأخرى لتيسير التعاون فيما بين الأفرقة في تصميم برامج الرقمنة التي تؤدي إلى تحقيق أوجه تآزر جديدة، واتباع نهج متكاملة قائمة على الحافظات والحوكمة القوية في رقمنة الخدمات العامة في المرحلة الأخيرة من عملية تقديم الخدمات.

40 - وسيكمل البرنامج الإنمائي وضع وإصدار الأدلة الرقمية المتعلقة بالتمكين الرقمي على نطاق القطاعات، التي توفر توجيهات أساسية للمكاتب القطرية.

41 - وبهذه الطريقة، سيضمن البرنامج الإنمائي تصميم الخدمات العامة الرقمية وتطويرها وتنفيذها وفقاً لمبادئ الحوكمة، بما في ذلك الأطر التنظيمية والممارسات والسياسات القياسية التي توفر "حواجز حماية" حول استخدام الأدوات الرقمية حتى تحمي المبادئ الأساسية، بما في ذلك الفعالية والشمول والمشاركة والمساءلة، ودعم تقديم الخدمات في المراحل الأخيرة.

التوصية 3 - ركز البرنامج الإنمائي تركيزاً كبيراً في أطره المؤسسية الحالية والسابقة على تعزيز عوامل تسريع الأثر الإنمائي وعوامل المساعدة على ذلك من خلال الرقمنة والابتكار والتمويل الإنمائي مع تحقيق مكاسب إيجابية. وفي سياق مواصلة هذا التركيز وتوطيده، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز جهوده لتوفير التمويل الإنمائي للجهود القطاعية والتحول الرقمي على الصعيد القطري.

42 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى أن يتخذ تدابير ويضع عمليات وأهدافاً محددة لتوفير التمويل الإنمائي على الصعيد القطري، بما في ذلك تمويل الرقمنة والبنية التحتية العامة الرقمية.

43 - وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستناد من ريادته العالمية في مجال التنمية من أجل توجيه التمويل العالمي المقدم من الجهات المانحة الحكومية والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص إلى المجالات التي عليها الطلب من البلدان، بما في ذلك القيام بالدور الاستراتيجي المتمثل في تحقيق تكامل تدفقات التمويل وتيسيرها إلى البلدان

التي لديها مشاريع في مجال التحول الرقمي. والبرنامج الإنمائي نشط في عدد من المناقشات العالمية المتعلقة بتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان العاملة في هذا المجال، ولكن يمكن القيام بالمزيد.

44 - وعلاوة على ذلك، لم يجر تتبع تمويل التحول الرقمي، بما في ذلك تمويل حوكمة الرقمنة، بشكل أفضل إلا مؤخرا، بسبل منها مثلا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

45 - وتشمل الأدوات المؤسسية للبرنامج الإنمائي، مثل تقييم التأهب الرقمي وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، تركيزا قويا على التمويل الرقمي، بما في ذلك دعم الحكومات والجهات المانحة داخل البلدان في فتح باب التمويل للاستثمار في المجالات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى تخصيص الموارد بمزيد من الكفاءة لتجنب التداخل في التمويل. فمثلا، أدت تقييمات التأهب الرقمي في دومينيكا وترينيداد وتوباغو إلى تخصيص تمويل يزيد عن 35 مليون دولار من البنك الدولي للمجالات الرئيسية التي حددتها التقييمات.

46 - وطوال عامي 2022 و 2023، شارك البرنامج الإنمائي في تصميم وبدء تشغيل مرفق جديدة للتحول الرقمي تابع للصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بالشراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتوجيه التمويل الاستراتيجي لما يصل إلى 23 بلدا في مجالات التحول الرقمي، بما في ذلك جاهزية البنية التحتية العامة الرقمية وبناء القدرات. وسيقدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، الدعم التقني للبلدان التي تقدم طلبات إلى المرفق الرقمي.

47 - وسيعزز البرنامج الإنمائي النظر في الرقمنة في أطر التمويل الوطنية المتكاملة؛ وسيعزز الشراكات، بما في ذلك مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في توجيه المزيد من الاستثمارات نحو التحول الرقمي على الصعيد القطري؛ وسيواصل تعزيز القدرات في هذا الصدد من خلال أكاديميته لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

التوصية 4 - في أقل البلدان نموا، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعتمد نهجا محدد الأهداف لتعزيز البنية التحتية العامة الرقمية والأطر التنظيمية اللازمة لتحسين الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية.

48 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى إعطاء الأولوية لنهج محدد الأهداف تجاه البنية التحتية العامة الرقمية والأطر التنظيمية اللازمة لتحسين الخدمات العامة في أقل البلدان نموا وإلى اتباع ذلك النهج. وتواجه هذه البلدان تحديات معينة عند تطبيق نهج البنية التحتية العامة الرقمية بسبب انخفاض مستويات الربط بالإنترنت واتساع الفجوة الرقمية. فلا يستخدم الإنترنت سوى 36 في المائة من سكان أقل البلدان نموا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 66 في المائة. وينتج عن القيود المفروضة على الموارد والمختبرات التنظيمية ومحدودية التأهب المؤسسي عدم قدرة أقل البلدان نموا على الاستفادة بالكامل من أسواقها الناشئة الخاصة بالمنظومات الرقمية.

49 - وفي إطار عملية مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان، التزم البرنامج الإنمائي بالفعل بدعم 25 بلدا من أقل البلدان نموا لإنشاء بنية تحتية عامة رقمية شاملة وقائمة على الحقوق من أجل تسريع أولويات التنمية الوطنية. وينشط البرنامج الإنمائي حاليا في دعم التحول الرقمي في حوالي 20 من أقل البلدان نموا من خلال برامج تتعلق بالبنية التحتية العامة الرقمية والقدرات الرقمية وغيرها من أشكال الدعم في مجال التحول الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ البرنامج الإنمائي وشركاؤه يعدون مواد توجيهية ومرجعية ذات صلة كبيرة بأقل البلدان نموا ومحتويات من هذه البلدان، بما في ذلك نهج البنية التحتية العامة

الرقمية: دليل (The DPI Approach: A Playbook) وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البنية التحتية العامة الرقمية: خلاصة بإمكانات البنية التحتية العامة الرقمية (Accelerating the SDGs Through Digital Public Infrastructure: A Compendium of The Potential of Digital Public Infrastructure). وعلاوة على ذلك، يقدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتركيزه على أقل البلدان نمواً، الدعم فيما يتعلق بالأدوات والمعارف المتصلة بالتمويل الشامل.

50 - وسيواصل البرنامج الإنمائي تحديد المجالات السياسية والمؤسسية التي تمس فيها الحاجة إلى الدعم في أوساط أقل البلدان نمواً من أجل وضع نهج متميز لدعم جهود الرقمنة. وكوسيلة لإعطاء الأولوية للبنية التحتية العامة الرقمية في أقل البلدان نمواً، سيقوم البرنامج الإنمائي بدور شريك أساسي في حملة "50 في 5" التي تسعى إلى دعم 50 بلداً في تطوير البنية التحتية العامة الرقمية، ويشكل فيها أقل البلدان نمواً ما يصل إلى نصف البلدان المقرر أن تستفيد من الحملة.

51 - وفي إطار القيادة المعترف بها للبرنامج الإنمائي في مجال التنمية الرقمية، سيواصل البرنامج الإنمائي العمل مع المجموعات العالمية مثل مجموعة السبعة ومجموعة العشرين من أجل توجيه التمويل إلى أقل البلدان نمواً. فمثلاً، بناء على شراكة البرنامج الإنمائي مع الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين في عام 2023، دعم البرنامج الإنمائي تصميم وبدء عمل تحالف وصندوق المستقبل الواحد من أجل دعم المساعدة التقنية في 75 بلداً، 50 في المائة منها على الأقل هي من أقل البلدان نمواً.

التوصية 5 - إن البرنامج الإنمائي في وضع جيد يمكنه من تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التحول الرقمي وينبغي له أن يشارك بشكل استراتيجي في إتاحة ذلك.

52 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى المشاركة بشكل استراتيجي في تمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز مبادراته الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التعجيل بتنمية قدرات إضافية وتعلم الدروس بشأن التحول الرقمي.

53 - وقد بدأ البرنامج الإنمائي بالفعل في الاستفادة على نطاق واسع من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم جهود الرقمنة. فمنصات مثل بوابة استكشاف البيانات لتسخيرها لأغراض السياسات وشبكة البيانات تقرب الحالات العملية لاستخدام البيانات من صانعي القرارات خارج نطاق البلدان المرتفعة الدخل وتيسير تبادل المعارف فيما بينهم. وسيعمل البرنامج الإنمائي كشريك أساسي في حملة "50 في 5" إلى جانب تحالف المنافع العامة الرقمية ومع شركاء رئيسيين مثل البنك الدولي. وتتضمن الحملة تبادلاً بين البلدان التي توصف بالبلدان "المتحركة الأولى"، والعديد منها من بلدان الجنوب، وبلدان أخرى لدعم التبادل بين النظراء (بما يشمل المساعدة التقنية).

54 - وستبذل جهود متضافرة لتعزيز الصلة والتكامل بين الشراكات العالمية والبرمجة على الصعيد القطري. ومن خلال المبادرة ذات الأثر الكبير المتعلقة بتحول القطاع العام، سيقوم البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنمية الشراكات وتيسير المساعدة التقنية والتعلم بين الدول الأعضاء، والبنك الدولي والمنظمات الأخرى من أجل تحولات رقمية أكثر فعالية وشمولاً في إطار إصلاحات أعم للقطاع العام. وخلال فترة التقييم، بدأ البرنامج الإنمائي في تعبئة الموارد لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتحول الرقمي للمؤسسات القضائية، وهو ما سيواصل تسريع البرامج الشاملة المتعلقة باللجوء إلى القضاء.

التوصية 6 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعم خصوصية البيانات وإدارة الهوية القانونية على الصعيد القطري. وينبغي لبرامج البرنامج الإنمائي أن تدرج البعد المتعلق بالحقوق فيما يقدمه البرنامج من دعم في مجال الهوية القانونية.

55 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام هذه التوصية الداعية إلى دعم أمن البيانات وإدارة الهوية القانونية على الصعيد القطري وإلى إدراج البعد المتعلق بالحقوق فيما يقدمه البرنامج من دعم في مجال الهوية القانونية. فحقوق الإنسان تقع في صميم النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي للتحويل الرقمي وهي مبدأ توجيهي في الاستراتيجية الرقمية للبرنامج الإنمائي (2022-2025).

56 - ويسلم البرنامج الإنمائي بأن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صميم إدارة الهوية القانونية وأن أي مخاطر تهدد حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية وحماية البيانات، ينبغي التصدي لها في مرحلة تصميم المشاريع لضمان التزام التدخلات بمعايير حقوق الإنسان والمعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج الإنمائي. وقد أُصدر دليل لمساعدة الدول الأعضاء في صياغة تشريعات خاصة بحماية البيانات وفي استخدام إطار حوكمة نموذجي للهوية القانونية الرقمية. ويُعترف أيضاً بأهمية أمن البيانات وعادة ما تعالج هذه المسألة في البلدان فيما يتعلق بالجوانب القانونية والمؤسسية (التنفيذية) والتكنولوجية. وسيعزز البرنامج الإنمائي تكامل أمن البيانات والهوية القانونية وسينهض به عن طريق إدماج البعد المتعلق بالحقوق بصورة منهجية من خلال تقديم التوجيه السياساتي والبرنامجي إلى المكاتب القطرية والشركاء.

التوصية 7 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز ما يقدم من دعم لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين على مستوى السياسات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبين الموارد التي ستتاح لتنفيذ الاستراتيجيات الجنسانية المؤسسية من أجل رقمنة الخدمات العامة بشكل يشمل الجميع.

57 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى تعزيز ما يقدم من دعم لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وبيان الموارد المتاحة لتنفيذ الاستراتيجيات الجنسانية المؤسسية من أجل رقمنة شاملة للجميع. وسيعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز الشراكات مع الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق بسد الفجوات الرقمية، بهدف إزالة الحواجز المتعلقة بالتوافر ويسر التكلفة والمهارات لصالح المرأة. وفقاً لاستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025، سيدعم البرنامج الإنمائي زيادة سبل وصول المرأة إلى التكنولوجيات الرقمية واستخدامها، وإلى التمويل الرقمي والتجارة الإلكترونية وسلاسل القيمة الرقمية.

58 - ويعمل البرنامج الإنمائي على ضمان أن تكون الرقمنة عاملاً مساعداً على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك لمنع العنف الجنساني على الإنترنت والتصدي له، والاستفادة من الأدوات الرقمية لسد الفجوات الطويلة الأمد بين الجنسين، وبناء مهارات المرأة وقيادتها من أجل المساعدة في التعجيل بمستقبل رقمي يتسم بالمساواة بين الجنسين. فمثلاً، تستفيد أداة رصد وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالمساواة الجنسانية من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي للكشف عن المعلومات الجنسانية المضللة وخطاب الكراهية ضد النساء والفتيات والتنبيه إليهما والتصدي لهما.

59 - وفي الوقت نفسه، من خلال أداة الإسناد الجغرافي للرعاية، يوفر البرنامج الإنمائي وشركاؤه في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية أدوات رقمية لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين الهيكلية، ودعم طرق جديدة للحد من عبء عمل الرعاية غير مدفوعة الأجر على المرأة وزيادة فرص التحولات الاقتصادية التي تقيد في مجال المساواة بين الجنسين.

60 - ويستكشف البرنامج الإنمائي الكيفية التي يمكن بها للرقمنة أن تكسر القيود التي تعوق التمكين الاقتصادي للمرأة. ففي بابوا غينيا الجديدة، يقوم البرنامج الإنمائي ببناء القدرات في مجال البيانات من أجل التخطيط المتصل بالمناخ والتنوع البيولوجي على الصعيدين الوطني ودون الوطني بهدف زيادة فرص كسب الرزق المتاحة للنساء في المجتمعات المحلية. وفي إطار هذا الجهد، سيُشجع البرنامج الإنمائي المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية على أن تُظهر في استراتيجياتها الجنسانية تركيزاً على سد الفجوة الرقمية وزيادة سبل استفادة المرأة من التكنولوجيات الرقمية. وسيضع البرنامج الإنمائي تدابير لمتابعة الاستثمارات في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وبالتالي زيادة الوعي بأهمية الاستراتيجيات والأدوات الرقمية المراعية للاعتبارات الجنسانية.

التوصية 8 - على كل من الصعيدين القطري والعالمي، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعو إلى تعزيز أطر قياس الإدارة الرقمية لتقييم الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها. وهذه البيانات ضرورية لتوجيه الجهود الحكومية من أجل تقديم خدمات شاملة وتسريع الجهود في المراحل الأخيرة.

61 - يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية التي تطلب أن يدعو البرنامج إلى تعزيز أطر قياس الإدارة الرقمية لتقييم الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها على وجه التحديد.

62 - وفيما يتعلق بالمؤشرات المتاحة، يقاس العنصر المتعلق بالخدمات الإلكترونية من مؤشر الأمم المتحدة لتطور الإدارة الإلكترونية على الصعيد القطري ويفتقر إلى إمكانية التصنيف، وهي مسألة أساسية لضمان الإدماج وتسريع الجهود في المراحل الأخيرة. غير أن عنصر رأس المال البشري والبنى التحتية للاتصالات السلوكية واللاسلكية لهما مؤشران فرديان يمكن تصنيفهما حسب نوع الجنس وغيره من الجوانب الأخرى.

63 - وسيدعم البرنامج الإنمائي الدعوة إلى وضع مؤشر لتطور الإدارة الإلكترونية عن طريق ممارسة الدعوة مع أفرقة الأمم المتحدة التي تتناول هذه المسائل من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى توفير معلومات رقمية مصنفة بشكل أفضل. وسيساعد ذلك أيضاً البرنامج الإنمائي على تقديم دعم أفضل للشركاء الحكوميين في دمج المسائل المتعلقة بالإقبال على الخدمات الرقمية واستخدامها ضمن أطر القياس الخاصة بهم.

64 - وقد استحدث البرنامج الإنمائي عدداً من الأدوات والمؤشرات لتحسين فهم حالة التحول الرقمي مع التركيز على الإدماج، بما في ذلك إدماج الاعتبارات الجنسانية. فعلى سبيل المثال، وضع البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، سجل أداء الاقتصاد الرقمي الشامل الذي نُفذ في 25 بلداً وسيُوسع نطاقه في عام 2023. وتسجل درجة شمولية المرأة، وهي درجة فرعية لسجل الأداء العام، المكونات الرئيسية التي يمكن أن توجه مستوى إدماج المرأة في الاقتصاد الرقمي. وتنتظر هذه الدرجة في مؤشرات مثل تشجيع الاقتصاد الرقمي من جانب الوكالات، وحالة البنية التحتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وملكيته، والفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بالابتكار والمنتجات الرقمية، والفجوات في المهارات والإلمام بالتكنولوجيات الرقمية. وتُجمع البيانات المتعلقة بهذه الدرجة كل عام على الصعيد الوطني، بهدف تجسيد الحالة الوطنية وإتاحة المشاركة بنشاط في جمع البيانات وملكيته.

65 - وأجري تقييم التأهب الذي وضعه البرنامج الإنمائي في أكثر من 30 دولة. وتدعم هذه المؤشرات قياس استخدام الخدمات الإلكترونية والإقبال عليها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمن يستبعدون بشكل متكرر من الحصول على الخدمات ومن هم في نهاية المرحلة الأخيرة من عملية تقديم الخدمات. وتُجمع بوصلة التنمية الرقمية أكثر من 180 مجموعة بيانات عامة، بما في ذلك مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية وبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات عن الربط بالإنترنت، في لوحات معلومات تفاعلية تتماشى مع ركائز إطار

التنمية الرقمية الذي وضعه البرنامج الإنمائي. وسيواصل البرنامج الإنمائي استخدام هذه الأدوات على الصعيد القطري لتحسين نوعية التحليلات الصادرة.

66 - ويسلم البرنامج الإنمائي بضرورة كفاءة إدراج تقييم الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وسيستعرض البرنامج الإنمائي توجيهاته البرنامجية على صعيد مجموعة القطاعات التي يدعم فيها رقمنة الخدمات العامة من أجل ضمان معالجة هذا الجانب.

67 - وبصفة البرنامج الإنمائي مشاركا في قيادة المبادرة الكبيرة الأثر المتعلقة بتحول القطاع العام، سيدعو البرنامج إلى استخدام الحكومات لأطر رصد من أجل توجيه إصلاحات القطاع العام، بما في ذلك الرقمنة، وسيدعم استخدام تلك الأطر. وبصفة البرنامج الإنمائي عضوا في مبادرة التقييم العالمية ورئيسا مشاركا لها، سيدعم البرنامج استحداث أدوات الرصد والتقييم من أجل تقييم الاستفادة من الخدمات الرقمية وأهميتها.

خامسا - الدعم الذي سيقدمه البرنامج الإنمائي مستقبلا لرقمنة الخدمات العامة

68 - على مدى السنوات الأربع المقبلة، سيواصل البرنامج الإنمائي إعطاء الأولوية لدعم رقمنة الخدمات العامة. فالطلب يتزايد بسرعة من شركاء البرنامج الإنمائي في جميع المناطق فيما يتعلق بالعديد من المسائل التي تتراوح بين وضع مشاريع رقمية محددة ووضع السياسات والقواعد. ولتلبية هذا الطلب، سيستثمر البرنامج الإنمائي في بناء قدراته ليكون محاورا ومستشارا رئيسيا، مع إدماج البعد الرقمي في جميع أعماله.

69 - وسيركز البرنامج الإنمائي على ثلاثة مجالات مترابطة على وجه التحديد:

(أ) مواصلة تطوير نهج البنية التحتية العامة الرقمية كوسيلة لتحقيق الاتساق الاستراتيجي في عمله المتعلق بالتحول الرقمي.

(ب) الاستمرار في العمل المتعلق بإدارة الرقمنة لضمان أن يكون التحول الرقمي شاملا وقائما على الحقوق ومراعيا للاعتبارات الجنسانية ولا يترك أحدا خلف الركب.

(ج) بناء منظومة رقمية وخاصة بالبيانات تكون أقوى وجاهزة لمواجهة تحديات المستقبل مثل تطوير ونشر الذكاء الاصطناعي في مجال تقديم الخدمات العامة.

70 - وخلال العام الماضي، حدد البرنامج الإنمائي البنية التحتية العامة الرقمية كمحضر رئيسي للبلدان على المضي قدما في مسيرات التحول الرقمي الخاصة بها. وهذا المفهوم الجديد نسبيا يضع البرنامج الإنمائي في الطليعة مقارنة بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وهذا النهج متجذر بعمق في إطار شامل مركز على حقوق الإنسان، يهدف إلى ضمان أن تكون الهوية القانونية الرقمية والخدمات المالية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي للبيانات بمثابة أدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والشمولية. وقد اكتسب نهج البنية التحتية العامة الرقمية زخما كبيرا في أعقاب مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، حيث اعتُرف بتنفيذ هذا النهج كمبادرة من المبادرة الكبيرة الأثر. وهذا النهج ليس مجرد حل تكنولوجي؛ إنه يقوم بدور محضر على التغيير العام. ومن خلال إطلاق العنان للابتكار وتحقيق القيمة على نطاق واسع، يعزز النهج المنظومات الرقمية الوطنية ودون الوطنية ويمكن البلدان من الاضطلاع بالمسؤولية عن مسيراتها الرقمية، بما يضمن تحولا رقميا عادلا يتماشى مع معايير حقوق الإنسان ويتيح فرصا لجميع شرائح المجتمع.

71 - وسيواصل البرنامج الإنمائي المشاركة بنشاط فيما يتعلق بما يسمى بتحدي "التكنولوجيا المزدوجة" الذي تكون فيه دول عديدة متصدرة في الوقت نفسه للابتكار في التكنولوجيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، بينما تواجه في الوقت نفسه مشاق في اللحاق بركب الآخرين، ولا سيما فيما يتعلق بسد الفجوة الرقمية.

72 - وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من عمله في مجال الحوكمة، وضمان أن تسترشد وتُدعم الرقمنة الشاملة والقائمة على الحقوق بالحوكمة الخاضعة للمساءلة والفعالة والشاملة، بحيث تخدم المصلحة العامة على نطاق أوسع. وأساس تحقيق ذلك هو الاستمرار في دعم الهوية القانونية الرقمية باعتبارها لبنة أساسية في البنية التحتية العامة الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، مع تسارع المناقشات العالمية والإقليمية والوطنية حول وضع الأنظمة، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز مستوى مشاركة وآراء مجموعة من الجهات المعنية المنتمية إلى البلدان الشريكة - الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - في تلك المناقشات.

73 - وستدعم الأدلة الرقمية التي وضعها البرنامج الإنمائي موظفي البرنامج الإنمائي والبلدان الشريكة والجهات المعنية الرئيسية الأخرى في استكشاف فرص ومخاطر التحول الرقمي والتكنولوجيات الناشئة. وتتناول هذه الأدلة، التي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع، جميع الحلول المميزة الستة وتقدم مشورة عملية ورؤى واضحة. وهي توفر نظرة تفصيلية على الفرص المتاحة والتحديات المطروحة المرتبطة باستخدام التكنولوجيات الرقمية في سياقات إنمائية مختلفة، مما يضمن الاتساق مع المجالات الرئيسية التي يركز البرنامج الإنمائي عليها. وهي تتناول ما مجموعه 18 موضوعاً، وتوفر مجموعة واسعة من المعلومات والتوجيهات القابلة للتنفيذ. وهذه خطوة مهمة نحو دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع أعمال البرنامج الإنمائي وهي تعكس الالتزام بمواكبة التطور والحفاظ على الأهمية في عالم اليوم المتسم بتزايد الرقمنة.

74 - وجميع أعمال البرنامج الإنمائي رهينة بتوافر الموارد، وتشكل قيود التمويل عائقاً ملموساً أمام توسيع القدرات التقنية والاستثمار في رقمنة برامج الخدمات العامة على الصعيد القطري. والالتزام الجهات المانحة ومرونتها أمران أساسيان بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتحقيق النجاح.

التوصيات الرئيسية ورد الإدارة

التوصية 1 - ينبغي للبرنامج الإنمائي، استناداً إلى عمله الجاري في تعزيز البنية التحتية العامة الرقمية، أن ينهض بالتصميم المركز على المستخدمين والعروض الرقمية المبسطة فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الموجهة للرقمنة مثل الهوية القانونية الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، وقابلية التشغيل البيني للبيانات.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى تعزيز ما يقدم من دعم للعوامل الرئيسية الموجهة للرقمنة، مثل الهوية القانونية الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، وقابلية التشغيل البيني للبيانات. وسيستفيد البرنامج الإنمائي من الجهود الجارية لاستخدام منظور يشمل الحكومة برمتها/المجتمع برمته بما يضمن الحماية الكافية لجميع حقوق الإنسان، ولا سيما حماية البيانات والخصوصية.				
الإجراء الرئيسي (الإجراءات الرئيسية)	تاريخ الإنجاز	الوحدة (الوحدات) المسؤولة	المتابعة*	
			الحالة	تعليقات
1-1 عقد (المشاركة في عقد) مناسبتين عالميتين للدعوة من أجل تعزيز الجهود الجارية التي يبذلها البرنامج الإنمائي في تعزيز البنية التحتية العامة الرقمية.	الربع الثاني من عام 2025	المكتب الرقمي الرئيسي		
2-1 بالشراكة مع فرقة العمل المعنية بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، سيتواصل البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال التشاور والحوار بشأن السياسات للنهوض بالتصميم المركز على المستخدمين والمنظورات القائمة على المجتمع برمته في البرمجة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.	الربع الثالث من عام 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج (الحكومة)		
التوصية 2 - دعم البرنامج الإنمائي بنجاح مبادرات الرقمنة في قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية. وبالنظر إلى الدور الأساسي للرقمنة في تعزيز كفاءة الخدمات العامة، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشارك بشكل استراتيجي ومتسق بتقديم خيارات برنامجية شاملة لإتاحة التحول الرقمي الشامل على مستوى القطاعات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعطي الأولوية لجهود الرقمنة على صعيد الحكومات المحلية، لضمان رقمنة الخدمات العامة في المراحل النهائية.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي هذه التوصية بشكل تام وسيستند إلى الجهود المبذولة لتعزيز تقديم الخدمات العامة من خلال النهج القائمة على "المجتمع برمته" التي تشمل إشراك القادة الوطنيين ودون الوطنيين والشركات والمبتكرين في المجال الرقمي.				
1-2 إنشاء منصة، من خلال المبادرة الكبيرة الأثر المتعلقة بتحول القطاع العام، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لتوفير دعم متكامل في مجال السياسات والبرامج بشأن الحوكمة والرقمنة لتعزيز النهج المتمحورة حول الناس، وتقييم التأهب الرقمي للقطاع العام وتقوية المنظومات الرقمية الوطنية والمحلية لأغراض تقديم خدمات عامة رقمية شاملة وفعالة.	الربع الأخير من عام 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج (الحكومة)		
2-2 الشروع في تقييم للتأهب الرقمي باستخدام إطار التنمية الرقمية القائم على المجتمع برمته الذي وصّعه البرنامج الإنمائي والذي يركز بشكل خاص على الحكومات المحلية.	الربع الثالث من عام 2025	المكتب الرقمي الرئيسي		
3-2 إصدار ونشر توجيهات تغطي العروض المواضيعية الرئيسية للبرنامج الإنمائي، من أجل دعم التحول الرقمي الشامل على مستوى القطاعات وتعزيز تنفيذ المراحل الأخيرة من عملية تقديم الخدمات الرقمية.	الربع الأخير من عام 2024	المكتب الرقمي الرئيسي		

التوصية 3 - ركز البرنامج الإنمائي تركيزا كبيرا في أطره المؤسسية الحالية والسابقة على تعزيز عوامل تسريع الأثر الإنمائي وعوامل المساعدة على ذلك من خلال الرقمنة والابتكار والتمويل الإنمائي مع تحقيق مكاسب إيجابية. وفي سياق مواصلة هذا التركيز وتوطيده، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز جهوده لتوفير التمويل الإنمائي للجهود القطاعية والتحول الرقمي على الصعيد القطري.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى أن يتخذ تدابير ويضع عمليات وأهدافا محددة لتوفير التمويل الإنمائي على الصعيد القطري، بما يشمل التمويل لأغراض الرقمنة والبنية التحتية العامة الرقمية. وسيواصل البرنامج الإنمائي الاستفادة من ريادته العالمية في مجال التنمية من أجل توجيه التمويل العالمي المقدم من الجهات المانحة الحكومية والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص إلى المجالات التي عليها الطلب من البلدان، بما في ذلك القيام بدوره الاستراتيجي باعتباره محقق التكامل والمنصة العامة لتدفقات التمويل إلى البلدان فيما يتعلق بمشاريع التحول الرقمي.				
3-1	استعراض كيفية إدراج تمويل التحول الرقمي في أطر التمويل الوطنية المتكاملة وخرائط المستثمرين في التنمية المستدامة وضمان التوجيه بشأن كل من الكيفية التي يمكن بها تمكين الحكومات من زيادة الاستثمار في التحول الرقمي أو زيادة الاستثمارات الخاصة في التحول الرقمي.	الربع الأخير من عام 2024	مركز التمويل المستدام	
3-2	سيضع البرنامج الإنمائي إطارا لتعبئة الموارد لأغراض عروضه الرقمية يحدد دور مختلف مصادر التمويل المتاحة (أو التي يحتمل أن تكون متاحة) لتمويل الأنشطة الرقمية على الصعيد القطري.	الربع الأخير من عام 2024	المكتب الرقمي الرئيسي	
التوصية 4 - في أقل البلدان نموا، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعتمد نهجا محدد الأهداف لتعزيز البنية التحتية العامة الرقمية والأطر التنظيمية اللازمة لتحسين الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى إعطاء الأولوية لنهج محدد الأهداف للبنية التحتية العامة الرقمية والأطر التنظيمية اللازمة لتحسين الخدمات العامة في أقل البلدان نموا وإلى اعتماد ذلك النهج. وسيجدد البرنامج الإنمائي كذلك المجالات السياسية والمؤسسية التي تمس فيها الحاجة إلى الدعم في أوساط أقل البلدان نموا لوضع نهج متميز لدعم جهود الرقمنة في تلك البلدان.				
4-1	وضع إطار للنظر/اتخاذ القرارات، يسترشد بالرؤى والالتزامات المنبثقة عن برنامج عمل الدوحة ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، يؤكد على النهج المتميزة اللازمة لدعم البنية التحتية العامة الرقمية والأطر التنظيمية في أقل البلدان نموا.	الربع الأخير من عام 2024	المكتب الرقمي الرئيسي	
4-2	إعداد حملة 50 في 50 المركزة على البنية التحتية العامة الرقمية بالتعاون مع تحالف المنافع العامة الرقمية وشركاء آخرين، والتي سيقدّم الدعم من خلالها إلى 10 بلدان على الأقل من أقل البلدان نموا.	الربع الأخير من عام 2023	المكتب الرقمي الرئيسي	
4-3	تنظيم مناسبات للدعوة فيما يتعلق بدليل البنية التحتية العامة الرقمية في ثلاثة بلدان على الأقل، جميعها من أقل البلدان نموا. وتهدف هذه المناسبات إلى التحفيز على التعاون في مجالات الهوية والمدفوعات وتبادل البيانات من أجل مواجهة تحديات التنمية في القطاعات الرئيسية.	الربع الثاني من عام 2025	المكتب الرقمي الرئيسي	
التوصية 5 - إن البرنامج الإنمائي في وضع جيد يمكّنه من تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التحول الرقمي وينبغي له أن يشارك بشكل استراتيجي في إتاحة ذلك.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى المشاركة بشكل استراتيجي في تمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز مبادراته المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب للتعبيل بتنمية قدرات إضافية وتعلم الدروس في مجال التحول الرقمي. وستبذل جهود متضافرة لتعزيز الصلة والتكامل بين الشراكات على الصعيد العالمي والبرمجة على الصعيد القطري.				

		المكتب الرقمي الرئيسي	الربع الأخير من عام 2023	5-1 إعداد حملة 50 في 5 المركزة على البنية التحتية العامة الرقمية بالتعاون مع تحالف المنافع العامة الرقمية وشركاء آخرين، والتي سيقدم الدعم من خلالها إلى 10 بلدان على الأقل من أقل البلدان نمواً.
		المكتب الرقمي الرئيسي	الربع الثالث من عام 2025	5-2 تعزيز شبكة تسخير البيانات لأغراض السياسات، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل إتاحة ما لا يقل عن خمس عمليات لتبادل التعلم، وتوفير محتويات منقاة بشأن مواضيع متصلة بالبيانات، وإيجاد فرص للتواصل عبر الإنترنت لأكثر من 100 من صانعي السياسات بشأن المواضيع المتصلة بالبيانات، مع التركيز على من هم من بلدان الجنوب.
		مكتب السياسات ودعم البرامج (الحوكمة)	الربع الأخير من عام 2024	5-3 إنشاء منصة (FutureGov) باعتبارها آلية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
التوصية 6 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعم خصوصية البيانات وإدارة الهوية القانونية على الصعيد القطري. وينبغي لبرامج البرنامج الإنمائي أن تدرج البعد المتعلق بالحقوق فيما يقدمه البرنامج من دعم في مجال الهوية القانونية.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام هذه التوصية الداعية إلى دعم أمن البيانات وإدارة الهوية القانونية على الصعيد القطري وإلى إدراج البعد المتعلق بالحقوق فيما يقدمه البرنامج من دعم في مجال الهوية القانونية. وسيعزز البرنامج الإنمائي تكامل أمن البيانات والهوية القانونية وسينهض به عن طريق إدماج البعد المتعلق بالحقوق بصورة منهجية من خلال تقديم التوجيه السياساتي والبرنامجي إلى المكاتب القطرية والشركاء.				
		مكتب السياسات ودعم البرامج (الحوكمة)، المكتب الرقمي الرئيسي	الربع الأول من عام 2025	6-1 تعزيز أمن البيانات من خلال وضع إطار حوكمة نموذجي لأغراض تبادل البيانات، وإدماج الأبعاد المتعلقة بالحقوق في أوجه التفاعل بين الهوية القانونية الرقمية والخدمات المالية الرقمية وقابلية التشغيل البيئي للبيانات على صعيد المجالات المواضيعية الرئيسية التي عليها الطلب في البلدان.
		مكتب السياسات ودعم البرامج (الحوكمة)، المكتب الرقمي الرئيسي	الربع الأخير من عام 2025	6-2 تنفيذ إطار حوكمة الهوية الرقمية النموذجي في خمسة بلدان على الأقل، ونشر نتائج التعلم على شبكات الممارسين الداخلية التابعة للبرنامج الإنمائي والشبكات القطرية الخارجية مثل شبكة ID4Africa.
التوصية 7 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعزز ما يقدم من دعم لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين على مستوى السياسات. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبين الموارد التي ستتاح لتنفيذ الاستراتيجيات الجنسانية المؤسسية من أجل رقمنة الخدمات العامة بشكل يشمل الجميع.				
رد الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية الداعية إلى تعزيز ما يقدم من دعم لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين وبيان الموارد المتاحة لتنفيذ الاستراتيجيات الجنسانية المؤسسية من أجل الرقمنة الشاملة للجميع. وسيشجع البرنامج الإنمائي المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية على أن تركز في استراتيجياتها الجنسانية على سد الفجوة الرقمية وزيادة فرص استفادة المرأة من التكنولوجيات الرقمية؛ وسيتخذ تدابير لتتبع الاستثمارات في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.				
		مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، مكتب السياسات ودعم البرامج	الربع الأخير من عام 2025	7-1 تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية لتعبئة الموارد لضمان التمويل المرن من خلال العمل على استقرار التمويل الآتي من الموارد العادية (الأساسية) وجعل مرافق التمويل أداة رئيسية للاستثمار في العروض والأولويات المواضيعية الرئيسية، بما في ذلك الاستراتيجية المؤسسية للمساواة بين الجنسين.
		مكتب العلاقات الخارجية والتوعية، مكتب السياسات ودعم البرامج	الربع الأخير من عام 2024	7-2 جعل مرفق التمويل الجنساني في وضع يمكنه من التحفيز على التمويل المرن الوارد من الشركاء من خلال إظهار الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في مجال الرقمنة.

		المكتب الرقمي الرئيسي، مكتب السياسات ودعم البرامج (المسائل الجنسانية)	الربع الأول من عام 2025	3-7 وضع نهج شامل في إطار مبادرة ضمانات البنية التحتية العامة الرقمية، التي استُهلكت في عام 2023 لزيادة إدماج الأبعاد الجنسانية المتعلقة بإمكانية الاستفادة وتوفير ضمانات لصالح المرأة في المبادرة.
التوصية 8 - على كل من الصعيدين القطري والعالمي، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يدعو إلى تعزيز أطر قياس الإدارة الرقمية لتقييم الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها. وهذه البيانات ضرورية لتوجيه الجهود الحكومية من أجل تقديم خدمات شاملة وتسريع الجهود في المراحل الأخيرة. رآ الإدارة: يقبل البرنامج الإنمائي بشكل تام التوصية التي تطلب أن يدعو البرنامج إلى تعزيز أطر قياس الإدارة الرقمية من أجل تقييم الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها على وجه التحديد. ويسلم البرنامج الإنمائي بضرورة كفاءة إدراج تقييم الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وسيستعرض البرنامج الإنمائي توجيهاته البرنامجية على صعيد مجموعة القطاعات التي يدعم فيها رقمنة الخدمات العامة من أجل ضمان معالجة هذا الجانب.				
		مكتب السياسات ودعم البرامج (الحكومة)	الربع الثاني من عام 2024	1-8 الدعوة إلى تعزيز المؤشرات الحالية والجديدة لتحسين تتبع الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها.
		مكتب السياسات ودعم البرامج (الحكومة)، المكتب الرقمي الرئيسي	الربع الثالث من عام 2024	2-8 القيام، بالاستناد إلى شبكات الممارسين والاستفادة من تجارب البلدان التي نفذت بنجاح الخدمات الإلكترونية وأطر قياسها، باستعراض وتحديث التوجيهات المتعلقة بالبرمجة على صعيد مختلف القطاعات التي تدعم رقمنة الخدمات العامة من أجل ضمان دمج الإقبال على الخدمات الإلكترونية واستخدامها في تصميم الأنشطة البرنامجية وتنفيذها ورصدها.

* يجري تتبع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.